

Distr.: General
11 April 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البندان ١٤٦ و ١٥٠ من جدول الأعمال
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ والميزانية المقترحة
للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

الاعتمادات للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٥٦ ٣٢٥ ٧٠٠ دولار
النفقات للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٥٥ ٧٤٤ ٤٠٠ دولار
الرصيد الحر للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٥٨١ ٣٠٠ دولار
الاعتمادات للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٥٦ ٥١٢ ٠٠٠ دولار
النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ ^(١)	٥٦ ٤٤١ ٠٠٠ دولار
النقص المقدّر في الإنفاق للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ ^(١)	٧١ ٠٠٠ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٥٤ ٢١٥ ٥٠٠ دولار
توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٥٤ ١٩٢ ٧٠٠ دولار
(أ) التقديرات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (انظر المرفق).	



أولا - مقدمة

- ١ - تستتبع توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرة ٢٤ أدناه تخفيضا قدره ٨٠٠ ٢٢ دولار في الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.
- ٢ - ويرد تقرير اللجنة الاستشارية بشأن المسائل الشاملة المتعلقة بعمليات حفظ السلام في الوثيقة A/66/718. وتتناول اللجنة في هذا التقرير الموارد والبنود الأخرى المتعلقة تحديدا بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.
- ٣ - ولدى النظر في المقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره عن ميزانية القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/686)، راعت اللجنة الاستشارية توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (انظر A/64/5 (Vol. II)، الفصل الثاني). وبالإضافة إلى ذلك، يرد تقرير اللجنة الاستشارية بشأن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الوثيقة A/66/719. وتواصل اللجنة الاستشارية التأكيد على قيمة النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات وتكرر التأكيد على ضرورة تنفيذ توصياتها ضمن الأطر الزمنية التي حددها الأمين العام.
- ٤ - وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة الاستشارية والتي استعانت بها كمصدر للمعلومات الأساسية لدى نظرها في تمويل القوة.

ثانيا - أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

- ٥ - اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٢٧٤/٦٤، مبلغا إجماليا ٥٦ ٣٢٥ ٧٠٠ دولار (صافيه ٥٣ ٧٧٠ ٠٠٠ دولار) للإنفاق على القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. ويشمل هذا المبلغ التبرعات المقدمة من حكومة قبرص والبالغة ٥٩٢ ٩٥٤ ١٨ دولاراً، أي ما يعادل ثلث الاعتماد الصافي، و ٦,٥ ملايين دولار من حكومة اليونان. وقُسم مبلغ إجماليه ٦٠٨ ٣٠٤ ٣٤ دولارات (صافيه ٣١ ٤٦٦ ١٠٨ دولار) كأنصبة مقررة على الدول الأعضاء. وبلغ مجموع النفقات لهذه الفترة ما إجماليه ٤٠٠ ٧٤٤ ٥٥ دولار (صافيه ٣١٦ ٦٠٠ ٥٣ دولار). ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك وإجماليه ٣٠٠ ٥٨١ دولار (صافيه ٤٠٠ ٦٠٣ دولار) نسبة إجمالية قدرها ١ في المائة من مجموع المبلغ المعتمد. ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأداء (A/66/568).

٦ - وقد انخفض الإنفاق في إطار عدة بنود من بينها ما يلي:

(أ) الوحدات العسكرية (٧٢٥ ٠٠٠ دولار، أي ٣,٤ المائة)، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض التكاليف الفعلية للرحلات الجوية التجارية والمستأجرة المخصصة لتناوب أفراد الوحدات، وانخفاض تكاليف الحصة الواحدة من حصص الإعاشة عما هو مدرج في الميزانية، وانخفاض الاحتياجات المتعلقة ببديل الإقامة المقرر للبعثة نتيجة لتقلبات أسعار الصرف. وقابل هذا الفرق جزئياً احتياجات إضافية فيما يتعلق بتسديد تكاليف القوات بالمعدلات الموحدة نتيجة لانخفاض معدل الشواغر عن المعدل المدرج في الميزانية؛

(ب) شرطة الأمم المتحدة (٤٦٦ ٤٠٠ دولار، أي ١٤,٧ في المائة)، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة ببديل الإقامة المقرر للبعثة وسفر ضباط الشرطة لأغراض التناوب نتيجة لارتفاع معدل الشواغر عن المعدل المدرج في الميزانية؛

(ج) السفر في مهام رسمية (٧٩ ١٠٠ دولار، أي ١٨,٦ في المائة)، بسبب إلغاء بعض الرحلات المقررة لغير أغراض التدريب كتدبير للاقتصاد في التكلفة؛

(د) النقل الجوي (١٠٣ ٩٠٠ دولار، أي ٥,٧ في المائة)، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة باستئجار وتشغيل ثلاث طائرات هليكوبتر بسبب عدم توافر طائرة هليكوبتر واحدة من طراز Bell 212 منذ آذار/مارس ٢٠١١ نتيجة لمشاكل تقنية؛

(هـ) الاتصالات (٩٠ ٣٠٠ دولار، أي ١٠,٧ في المائة)، ويعزى ذلك أساساً إلى التأخير في إنشاء خط مستأجر إلى قاعدة الأمم المتحدة للدعم في فالنسيا، إسبانيا. وقابل الفرق جزئياً احتياجات إضافية تتعلق باستبدال معدات الاتصال ذات التردد فوق العالي.

٧ - ويقابل حالات نقص النفقات المذكورة أعلاه جزئياً احتياجات إضافية في إطار البندين التاليين:

(أ) المرافق والهياكل الأساسية (٣١٨ ٧٠٠ دولار، أي ٣,٩ في المائة)، ويعزى ذلك أساساً إلى ارتفاع تكاليف الكهرباء عن التكاليف المدرجة في الميزانية، وارتفاع التكاليف المتعلقة بالعقد الجديد للخدمات الموحدة المقدمة للمعسكر عن التكاليف المدرجة في الميزانية (انظر الفقرة ٣٣ أدناه)، وارتفاع استهلاك الكيوسين، وكذلك تكلفة الوحدة من الكيوسين، عما هو مدرج في الميزانية. ويقابل هذا الفرق جزئياً انخفاض الاحتياجات المتعلقة بخدمات التعديل والتجديد بسبب انخفاض حصة القوة في تكاليف تجديد المواقع في المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة؛

(ب) النقل البري (٩٠٠ ٨٧١ دولار، أي ٢٦,١ في المائة)، بسبب ارتفاع تكاليف استئجار المركبات وارتفاع تكلفة الوحدة من البترين ومن وقود الديزل. ويقابل هذا الفرق جزئيا انخفاض في الاحتياجات المتعلقة باقتناء مركبات وبخدمات الصيانة.

٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من أطر الميزنة القائمة على النتائج لفترة الأداء أنه لم يكن ثمة حاجة في إطار العنصر ٢: العنصر العسكري، إلا إلى ٥٥ يوما من أيام عمل الأفراد للمساعدة في إزالة الألغام من أصل ١٦٦ يوما مقررا نظرا لانتهاؤ العمليات التي يقوم بها مركز الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في قبرص في شباط/فبراير ٢٠١١ (انظر النواتج المقررة في إطار الإنجاز المتوقع ٢-١: المحافظة على وقف إطلاق النار وسلامة المنطقة الفاصلة الخاضعة لإشراف الأمم المتحدة). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن مركز الإجراءات المتعلقة بالألغام علق أنشطته بسبب عدم قدرته على الوصول إلى المناطق الملغمة الأربع المتبقية في المنطقة الفاصلة. غير أن القوة تواصل رصد السياج المحيط بحقل الألغام الذي يبلغ طوله ٤٧٢ ١١ مترا المتبقي ضمن المنطقة الفاصلة على أساس يومي لمنع التسلسل المحتمل، وتسعى إلى احتواء الخطر الذي تشكله حقول الألغام المتبقية والحد منه إلى أقصى قدر ممكن. وأبلغت اللجنة كذلك بأن القوة تواصل، وفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (انظر القرار ٢٠٢٦ (٢٠١١) في جملة قرارات) إثارة قضية الوصول إلى حقول الألغام المتبقية على المستويين السياسي والعسكري. وتكرر اللجنة الاستشارية ملاحظتها السابقة بشأن أهمية دعم القوة فيما يتعلق بتنفيذ تدابير بناء الثقة من قبيل إزالة الألغام وتشجيع القوة على مواصلة جهودها في هذا الصدد (انظر A/65/743/Add.2، الفقرة ٣٤).

٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن الناتج المقرر في إطار العنصر ٤: الدعم، المتعلق بتدريب مستشارين للقيام بإسداء المشورة وإجراء الاختبارات بصورة طوعية وسرية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية داخل القوة، وإنشاء مرافق لإسداء المشورة وإجراء الاختبارات لفائدة جميع أفراد البعثة، لم ينجز بسبب الافتقار إلى مستشارين مدربين (انظر النواتج المقررة في إطار الإنجاز المتوقع ٤-١: تقديم الدعم اللوجستي والإداري والأمني إلى البعثة بفعالية وكفاءة). وتشير اللجنة إلى أن نفس الناتج لم ينجز خلال الفترة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ لنفس السبب (انظر A/65/625). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن القوة طلبت أن تقدم البلدان المساهمة بقوات أطباء ذوي خلفية في إسداء المشورة، وذلك من أجل ضمان الاضطلاع بالخدمات الضرورية في مجالي إسداء المشورة وإجراء الاختبارات فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، تعتزم القوة شراء معدات المختبرات لأغراض إجراء

الاختبارات. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي معلومات عن نتائج هذه التدابير في تقرير الأداء للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

١٠ - ويمكن الاطلاع، حسب الاقتضاء، على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات المقدمة في تقرير الأداء عن فرادى أوجه الإنفاق في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

ثالثاً - المركز المالي والمعلومات المتعلقة بالأداء للفترة الحالية

١١ - أبلغت اللجنة الاستشارية أن مجموع الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء فيما يتعلق بالقوة منذ إنشائها بلغ في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ ما مقداره ٤٥٠ ٤١٨ ٠٠٠ دولار. وبلغت المدفوعات المقبوضة حتى ذلك التاريخ نفسه ٤١٧ ٧٩٨ ٠٠٠ دولار، وبذلك يبلغ الرصيد غير المسدد ٣٢ ٦٢١ ٠٠٠ دولار. وبلغ العجز النقدي في القوة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ ما قدره ٦ ٩٤٧ ٠٠٠ دولار، وذلك مع مراعاة احتياطي تشغيلي لمدة ثلاثة أشهر قدره ١٠ ٨٤٧ ٠٠٠ دولار (باستثناء المبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات)، وبما في ذلك مبلغ مليون دولار اقترض من عمليات حفظ السلام المغلقة. ولا تزال اللجنة الاستشارية تشعر بالقلق إزاء استمرار هشاشة الوضع المالي للقوة وتأثيره المحتمل في سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات في الوقت المناسب (انظر A/65/743/Add.2، الفقرة ١١). وتشير اللجنة إلى النداءات المتكررة التي وجهتها الجمعية العامة إلى جميع الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها المالية على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة في الوقت المحدد وبالكامل ودون شروط (انظر قرار الجمعية العامة ٢٩٣/٦٥)^(١).

١٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأنه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بلغت مستحقات تسديد تكاليف القوات ٨ ٦٨١ ٠٠٠ دولار، فيما بلغت مستحقات تسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات ١ ٩٥١ ٠٠٠ دولار. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، دفع حتى نفس التاريخ مبلغ قدره ١ ٦٤٠ ٠٠٠ دولار فيما يتعلق بـ ٢٨٥ مطالبة منذ إنشاء القوة. وكانت مطالبة واحدة معلقة. وتتوقع اللجنة الاستشارية تسوية المطالبة المتبقية على وجه السرعة.

١٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، كانت حالة شغل الوظائف في القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ على النحو التالي:

(١) انظر أيضاً قرارات الجمعية العامة ٢٤٩/٥٤ و ٢٥٣/٥٦ و ٢٣٦/٦٢ و ٢٤٣/٦٤.

فئة الأفراد	الوظائف المأذون بها ^(أ)	الوظائف المشغولة	معدل الشواغر (نسبة مئوية)
أفراد الوحدات العسكرية	٨٦٠	٨٥٧	٠,٣
شرطة الأمم المتحدة	٦٩	٦٩	-
الموظفون الدوليون	٣٩	٣٧	٥,١
الموظفون الوطنيون	١١٣	١٠٩	٣,٥

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به لهذه الفترة.

١٤ - وزُودت اللجنة الاستشارية بجدول يبين النفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (انظر المرفق). وبلغت النفقات لهذه الفترة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ ما إجماليه ٣٦ ٥٢٩ ٠٠٠ دولار. وفي نهاية الفترة المالية الحالية، من المقدر أن يبلغ مجموع النفقات ٥٦ ٤٤١ ٠٠٠ دولار مقابل الاعتماد البالغ ٥٦ ٥١٢ ٠٠٠ دولار، وبذا يبلغ الرصيد الحر المتوقع ٧١ ٠٠٠ دولار.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٥ - أنشأ مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بموجب قراره ١٨٦ (١٩٦٤). وأذن المجلس بأحدث تمديد للولاية حتى ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢ في قراره ٢٠٢٦ (٢٠١١).

١٦ - وترد افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ في الفقرات ٦ إلى ١٠ من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة (A/66/686). وكما هو مشار إليه في الفقرة ٦ من ذلك التقرير، ستواصل القوة خلال فترة الميزانية تركيز أنشطتها على تهئية الظروف المؤاتية لبذل الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص، وستقدم المساعدة إلى الممثلة الخاصة للأمين العام/رئيسة البعثة، باعتبارها المستشارة الرئيسية ونائبة المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، في جهودها الرامية إلى دعم المفاوضات الشاملة بين زعماء القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. وستواصل القوة أيضاً تكليف موظفين فنيين وأفراد عسكريين وأفراد شرطة بتيسير ودعم المساعي الحميدة، حسب الاقتضاء. وأبلغت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في مقترحات الأمين العام أنه نتيجة لجهود القوة والتعاون الجيد بين القوات المتعادلة، استمرت الحالة العسكرية في المنطقة العازلة سلمية

خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، مع عدم حدوث أي انتهاكات رئيسية لترتيب وقف إطلاق النار. وكان تضاعف عدد الطلبات منذ عام ٢٠١٠ لاستخدام المنطقة العازلة للقيام بأنشطة عادية، مثل الزراعة والبناء والمشاريع التجارية، علامة على مساهمة القوة في تحقيق الاستقرار.

١٧ - ولتبسيط وتحسين الدعم المقدم إلى العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني للقوة على الوجه الأمثل، يقترح الأمين العام في الفقرة ٨ من وثيقة الميزانية إعادة هيكلة شعبة دعم البعثة بغية تحسين تقديم الخدمات وإيجاد أوجه تآزر. ويقترح الأمين العام تفكيك قسم الخدمات العامة ونقل المهام الإدارية واللوجستية ذات الصلة إلى قسم شؤون الموظفين وإلى خدمات الدعم المتكامل وإلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإضافة إلى ذلك، يُقترح إنشاء وحدة لإدارة الممتلكات لتحسين إدارة الأصول المستهلكة وغير المستهلكة. وترى اللجنة الاستشارية أن هذا المقترح الأخير ينبغي أن يسهم في معالجة الشواغل التي أعربت عنها الجمعية العامة في الفقرتين ٧٥ و ٧٦ من قرارها ٢٨٩/٦٥. وترد تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن المقترحات ذات الصلة المتعلقة بملاك الموظفين في الفقرتين ٢٧ و ٢٨ أدناه.

باء - الاحتياجات من الموارد

١٨ - تبلغ الميزانية المقترحة للقوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، التي تغطي تكاليف نشر ٨٦٠ فردا من أفراد الوحدات العسكرية، و ٦٩ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٣٨ موظفا دوليا، و ١١٢ موظفا وطنيا، ما إجماليه ٥٠٠ ٢١٥ ٥٤ دولار، مما يمثل نقصانا قدره ٥٠٠ ٢٩٦ ٢ دولار، أو ١,٤ في المائة بالقيمة الإجمالية مقارنة بالاعتماد البالغ ٥١٢ ٥١٢ ٠٠٠ دولار للفترة ٢٠١٢/٢٠١١. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الخفض المقترح في الموارد للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ سيبلغ ٥٠٠ ٢٢٥ ٢ دولار، أو ٣,٩ في المائة، مقارنة بالنفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ البالغة ٥٦ ٤٤١ ٠٠٠ دولار (انظر الفقرة ١٤ أعلاه). ويعكس الانخفاض المقترح بصفة أساسية انخفاض الاحتياجات للوحدات العسكرية وشرطة الأمم المتحدة والموظفين الدوليين والوطنيين، وتقلبه جزئيا زيادة في الاحتياجات للمرافق والهياكل الأساسية. وترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المطلوبة وتحليل الفروق في الفرعين الثاني والثالث من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة (A/66/686).

١٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٧ من تقرير الأمين العام أن الميزانية المقترحة للقوة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ تشمل قيمة تقديرية للتبرعات غير المدرجة في الميزانية تبلغ ٩٠٠ ٣٤٨ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع التقدير مواصلة تقديم التبرعات.

وكما هو مشار إليه في تقرير الأمين العام، يشمل ذلك المبلغ، المدرج في إطار اعتمادات اتفاق مركز القوات، القيمة السوقية التي قدرتها القوة لتكلفة مراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة ومرافق المكاتب وأماكن الإقامة، بما في ذلك مجمع مقر قيادة القوة، الموفرة من حكومة قبرص للقوة مجاناً من أجل الوحدات العسكرية وشرطة الأمم المتحدة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن التبرعات غير المدرجة في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ قدرت بمبلغ ٣٠٣ ٧٠٠ دولار (A/65/706، الفقرة ٢٣). وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى الاستفسار أن الفرق يعزى إلى زيادة سنوية نسبتها ٧ في المائة في القيمة السوقية للمباني في قبرص فرضتها الحكومة. وأبلغت اللجنة أيضاً أنه وفقاً لأحكام المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، استخدمت القيمة السوقية للمرافق في تقدير التبرعات غير المدرجة في الميزانية في جميع بعثات حفظ السلام.

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	العدد المعتمد للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	العدد المقترح للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ ^١	الفرق
الوحدات العسكرية	٨٦٠	٨٦٠	-
شرطة الأمم المتحدة	٦٩	٦٩	-

(أ) طبق عامل شغور نسبته ١ في المائة على التكاليف المقدرة للأفراد العسكريين وعامل شغور نسبته ٤ في المائة على التكاليف المقدرة لشرطة الأمم المتحدة.

٢٠ - تصل الميزانية المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى مبلغ ٢٠٠ ٨٥٩ ٢٢ دولار، مما يمثل انخفاضاً قدره ٦٠٠ ١٧٧٧ دولار، أو ٧,٢ في المائة، مقارنة بالمخصصات البالغة ٨٠٠ ٦٣٦ ٢٤ دولار للفترة ٢٠١٢/٢٠١١. ويعزى هذا الانخفاض بصفة أساسية إلى وقف رصد الاعتماد المخصص لدفع مبالغ تكميلية للبلدان المساهمة بقوات، الذي أقر للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ فقط، وانخفاض تكاليف تناوب القوات وتكاليف حصص الإعاشة وتكاليف بدل الإقامة المقرر للبعثة، وتطبيق عامل تأخر في نشر أفراد شرطة الأمم المتحدة نسبته ٤ في المائة (مقارنة بافتراض النشر الكامل في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١).

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	العدد المعتمد للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	العدد المقترح للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	الفرق
الموظفون الدوليون	٣٩	٣٨	(١)
الموظفون المدنيون	١١٣	١١٢	(١)

٢١ - تصل الميزانية المقترحة للموظفين المدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى مبلغ ٢٤٧ ٢٠٠ دولار، مما يمثل انخفاضاً قدره ١٠٠ ٥٣٩ دولار، أي ٣,٦ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. ولا تختلف عوامل الشغور المطبقة على التكاليف المقدرة للموظفين المدنيين عن المعدلات المطبقة خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، وهي ٥ في المائة للموظفين الدوليين و ٢ في المائة للموظفين الوطنيين.

٢٢ - ويعزى الانخفاض في الاحتياجات في بند الموظفين الدوليين (٢٣٥ ٥٠٠ دولار، أي ٣,٦ في المائة) بالدرجة الأولى إلى انخفاض الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين استناداً إلى جدول مرتبات كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛ وتعديل المبلغ المقدّر لتغطية التكاليف العامة للموظفين ليصل إلى ما نسبته ٦٠ في المائة من مجموع صافي المرتبات، وذلك استناداً إلى النفقات الفعلية للفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، مقارنة بنسبة قدرها ٦٥ في المائة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢؛ والإلغاء المقترح لوظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية (انظر الفقرة ٢٨ أدناه). أما في بند الموظفين الوطنيين، فيعزى الانخفاض في الاحتياجات بمقدار ٣٠٣ ٦٠٠ دولار، أو ٣,٨ في المائة، بصفة أساسية إلى تطبيق سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة البالغ ٠,٧٧٤ يورو للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، مقارنة بسعر الصرف البالغ ٠,٧٦١ يورو المطبق في ميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٢؛ وإلى الإلغاء المقترح لوظيفة من فئة الخدمات العامة (انظر الفقرة ٢٨ أدناه).

توصيات بشأن الوظائف

إعادة تصنيف وظيفة

٢٣ - يقترح الأمين العام، في إطار العنصر ٢: العنصر العسكري، إعادة تصنيف وظيفة قائد القوة برفع مستواها من رتبة مد-١ إلى مد-٢. ويشير إلى أن مهام هذه الوظيفة تتضمن التصرف كرئيس للبعثة عند غياب الممثل الخاصة للأمين العام؛ والقيام باتصالات منتظمة مع القوات المتعادية؛ وتيسير المناقشات العسكرية والسياسية بين الجانبين والتوسط فيها. ويذكر الأمين العام أيضاً أنه مع استئناف المناقشات الرفيعة المستوى بين الجانبين، بما في ذلك على أرفع مستوى عسكري، يصبح من الضروري رفع مستوى التمثيل العسكري للأمم المتحدة إلى مستوى يتناسب مع مستوى رؤساء القوات المتعادية. ووفقاً للأمين العام، يتيح إعادة تصنيف الوظيفة برفع رتبها استقدام ضابط أقدم من رتبة عسكرية أعلى من الرتبة الحالية المعادلة للرتبة مد-١ ومواءمة رتبة قائد القوة مع الوظائف المماثلة في عمليات حفظ سلام مشابهة (A/66/686، الفقرة ١٨). وتشير اللجنة إلى أن الأمين العام اقترح في تقريره

عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (A/60/592) خفض رتبة وظيفة قائد القوة من مد-٢ إلى مد-١ نظراً لتخفيض قوام القوة من ٢٣٠ إلى ٨٦٠ فرداً عسكرياً. وقد لقي هذا الاقتراح ترحيباً من اللجنة الاستشارية (انظر A/60/785، الفقرة ٢٥)، وتأييد الجمعية العامة لاحقاً في قرارها ٢٧٠/٦٠. وقد أبلغت اللجنة عند الاستفسار أن الحالة في منطقة البعثة لا تزال هادئة، وأن مستويات المهام الموكلة إلى القوة، أي تأمين وإدارة خطوط وقف إطلاق النار البالغ طولها ١٨٠ كيلومتراً بحكم الواقع والمنطقة العازلة، لم تتغير.

٢٤ - وتعرب اللجنة الاستشارية عن عدم اقتناعها بالمبرر المقدم من الأمين العام لإعادة التصنيف المقترحة، نظراً لأن الحالة في منطقة البعثة ومستويات المهام التي تؤديها القوة لم تتغير منذ موافقة الجمعية العامة على خفض مستوى وظيفة قائد القوة من رتبة مد-٢ إلى مد-١. وتوصي اللجنة من ثم بعدم الأخذ بمقترح إعادة التصنيف في هذا الوقت. وحتى يتسنى ضمان الاتساق في تطبيق رتب الوظائف، توصي اللجنة أيضاً أن يقوم الأمين العام في سياق تقريره الاستعراضي العام القادم بتقديم شرح مفصل للمنهجية المستخدمة في تحديد رتبة وظائف قائد القوة في جميع بعثات حفظ السلام.

إعادة ندب وظيفة

٢٥ - يقترح الأمين العام إعادة ندب وظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة لمساعد إدارة عقود في مكتب رئيس دعم البعثة (العنصر ٤) إلى قسم الشؤون المدنية (العنصر ١) للعمل كمساعد للشؤون المدنية. ويشير الأمين العام إلى أن قسم الشؤون المدنية يعمل حالياً بكامل طاقته ويحتاج إلى وظيفة إضافية لتلبية ازدياد الحوار بين الجانبين. وسيقوم شاغل الوظيفة بتوفير المساعدة لأفرقة الشؤون المدنية في ثلاثة قطاعات والعمل بصورة مباشرة مع إدارات المناطق ومجالس القرى على الصعيد المحلي من أجل تحسين الإدارة في المنطقة العازلة (انظر A/66/686، الفقرة ١٦). وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على مقترح الأمين العام بإعادة ندب وظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة.

نقل الوظائف

٢٦ - يقترح الأمين العام في الفقرة ١٤ من ميزانيته المقترحة أن تنقل وظيفة موظف إداري (ف-٣) من مكتب رئيس دعم البعثة (العنصر ٤) إلى مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام/رئيسة البعثة (التوجيه التنفيذي والإداري)، ويلاحظ أن المهام عبر القطاعية المتصلة بالسلوك والانضباط، وأفضل الممارسات، والمسائل الجنسانية والأخلاقية، فضلاً عن تنفيذ توصيات وملاحظات الهيئات التشريعية والرقابية التي يؤديها شاغل الوظيفة تقع ضمن

مسؤولية الممثلة الخاصة، وينبغي لذلك أن تكون موجودة في مكتبها. وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على مقترح الأمين العام بشأن نقل وظيفة موظف إداري (ف-٣).

٢٧ - وفي إطار العنصر ٤، في سياق إعادة هيكلة شعبة دعم البعثة (انظر الفقرة ١٧ أعلاه)، يقترح الأمين العام أن تنقل الوظائف الـ ١٥ التالية:

(أ) وظيفة موظف إداري من فئة الخدمة الميدانية من خدمات الدعم المتكامل إلى مكتب دعم رئيس البعثة (انظر A/66/686، الفقرة ٢٥)؛

(ب) وظيفة مساعد لشؤون المحفوظات من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعد لشؤون البريد من قسم الخدمات العامة إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من أجل تبسيط المهام المتصلة بالسجلات على مستوى القوة (انظر A/66/686، الفقرة ٢٦)؛

(ج) ست وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعد في إدارة الممتلكات من قسم الخدمات العامة إلى وحدة إدارة الممتلكات الجديدة، وذلك لتحسين إدارة الأصول المستهلكة وغير المستهلكة (انظر A/66/686، الفقرة ٢٢)؛

(د) وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعد إداري من قسم الخدمات العامة ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعد مالي من قسم الشؤون المالية إلى وحدة الميزانية (انظر A/66/686، الفقرة ٢٢)؛

(هـ) نقلوظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة لمساعد لشؤون السفر من قسم الخدمات العامة إلى قسم شؤون الموظفين (انظر A/66/686، الفقرة ٢٤)؛

(و) نقلوظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة لمساعد في مجال مراقبة الحركة من قسم الخدمات العامة إلى خدمات الدعم المتكامل، وذلك لتعزيز فعالية خدمات الدعم اللوجستي (انظر A/66/686، الفقرة ٢٥).

وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على اقتراح الأمين العام بشأن نقل هذه الوظائف.

إلغاء الوظائف

٢٨ - في إطار العنصر ٤، يقترح الأمين العام إلغاء وظيفة رئيس قسم الخدمات العامة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعد أقدم في إدارة الممتلكات ترشيحاً لما يتصل بهما من مهام كجزء من إعادة هيكلة شعبة دعم البعثة المذكورة

أعلاه (انظر A/66/686، الفقرة ٢١). وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على اقتراح إلغاء وظيفة من فئة الخدمة المدنية ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

المخصصات للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	الاحتياجات المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	الفرق
١٧ ٠٨٨ ٩٠٠	١٧ ١٠٩ ١٠٠	٢٠ ٢٠٠

٢٩ - تقدر التكاليف التشغيلية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بمبلغ ١٧ ١٠٩ ١٠٠ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٢٠ ٢٠٠ دولار، أي ١,٠ في المائة، عن الاعتمادات المخصصة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١.

السفر في مهام رسمية

٣٠ - يبلغ مجموع الاحتياجات المقدرة للسفر في مهام رسمية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ ما مقداره ٤٠٠ ٤٠٠ دولار، أي زيادة قدرها ١١ ٧٠٠ دولار (٣ في المائة) عن مخصصات الفترة ٢٠١٢/٢٠١١. إلا أن اللجنة الاستشارية تلاحظ من المعلومات التكميلية التي قدمت إليها أنه وفيما زادت الاحتياجات الإجمالية للسفر، فإن الاحتياجات المتعلقة بالسفر في مهام رسمية لأغراض التدريب انخفضت من ١٤٣ ٠٠٠ دولار أثناء فترة الأداء إلى ما يقدر بمبلغ ١٣٧ ٠٠٠ دولار أثناء فترة الميزانية. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن النقصان المتوقع يعزى إلى انخفاض الاحتياجات من بدل الإقامة اليومي وتذاكر السفر الجوي نتيجة للقرار المتخذ باستخدام المرافق المحلية والإقليمية بقدر أكبر، أي قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، ومركز اللوجستيات في عنتبي، أوغندا، والقدرة الإقليمية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، عوضاً عن إرسال الموظفين إلى المقر في نيويورك لأغراض التدريب. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن القوة بذلت كل ما بوسعها لتخفيض السفر لأغراض التدريب إلى الحد الأدنى من خلال تحديد الأولويات بالنسبة للدورات الإلزامية واستعراض الطلبات الإضافية في ضوء الاحتياجات التشغيلية، وكذلك من خلال مواصلة تطبيق سياستها المتمثلة في تدريب المدربين التي ينقل بمقتضاها الموظفون الذين شاركوا في بعض الدورات التدريبية ما اكتسبوه من معارف إلى الموظفين الآخرين لدى عودتهم إلى قيرص. وترحب اللجنة بما تبذله القوة من جهود لاحتواء نفقات السفر المتصلة بالتدريب. وتشيد اللجنة أيضاً بمسألة التدريب في تقريرها عن المسائل الشاملة (A/66/718).

المرافق والهياكل الأساسية

٣١ - تبلغ الاحتياجات المقدرة للمرافق والهياكل الأساسية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ما مجموعه ٤٠٠ ٠٤٤ ٩ دولار، أي زيادة قدرها ٤٢٧ ٥٠٠ دولار (٥ في المائة) مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٢/٢٠١١. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى الاحتياجات الإضافية المتصلة بما يلي: (أ) تكاليف الكهرباء المحلية؛ (ب) خدمات الصيانة وفقاً لما ينص عليه العقد الجديد للخدمات الموحدة المقدمة إلى المعسكرات.

٣٢ - وفي ما يتعلق بتكاليف الكهرباء، يشير الأمين العام في الفقرة ٩ من وثيقة الميزانية إلى أن القوة صادفت زيادات كبيرة في تكلفة الكهرباء نتيجة لتدمير المحطة الرئيسية للطاقة الكهربائية في الجزيرة في تموز/يوليه ٢٠١١. وفي ذلك الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية التي قدمت إليها أن القوة تتوقع زيادة في النفقات قدرها ٣٧٦ ٠٠٠ دولار للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ تحت بند المرافق والهياكل الأساسية تعزى جزئياً إلى الزيادات في تكاليف الكهرباء المحلية. أما بالنسبة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢، فمن المتوقع أن تشهد الاحتياجات من الموارد للمرافق العامة (تحت بند المرافق والهياكل الأساسية من بنود الميزانية) زيادة قدرها ٦٠٠ ٢٠٩ دولار، أي ١١,٤ في المائة، للسبب نفسه.

٣٣ - وفي ما يتعلق بخدمات الصيانة، تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية التي قدمت إليها أن الاحتياجات المقدرة ذات الصلة زادت بقيمة ٣٢٧ ٣٠٠ دولار، أي ٧,٥ في المائة، مقارنة بالاحتياجات للفترة السابقة نتيجة دخول العقد الجديد للخدمات الموحدة المقدمة إلى المعسكرات حيز النفاذ في آذار/مارس ٢٠١١. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن شعبة دعم البعثة استعرضت عقودها لخدمات الإمدادات والنقل بغرض الحد من عدد المقاولين وتحقيق وفورات الحجم، وفقاً لتوصية صادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية عام ٢٠٠٨. وعقب عملية تقديم عطاءات، اتضح أن تكاليف إبرام عقد موحد سوف تفوق بقدر كبير تكاليف العقود الفردية الحالية. وبناءً عليه، أوصت لجنة العقود في المقر بالتفاوض على أسعار أفضل. ومع أنه كان بالإمكان تحقيق بعض التخفيضات في الأسعار، فقد ظل العقد الجديد أكثر تكلفة من الترتيبات السابقة للأسباب التالية: (أ) توسيع نطاق العمل، بما في ذلك إدارة ضمان الجودة وإدارة المخاطر والمعايير الدولية، وكذلك الاحتياجات الإضافية من الخدمات؛ (ب) تحديث الأسعار: كانت العقود الفردية السابقة تستند إلى تسعير عام ٢٠٠٥ الذي ظل صالحاً حتى انتهاء مدة هذه العقود عام ٢٠٠٩؛ (ج) التضخم. وتثق اللجنة الاستشارية بأنه لن يتم السعي مستقبلاً لتوحيد

العقود إلا حين يكون هذا التوحيد فعالاً من حيث التكلفة، ويؤدي إلى وفورات حجم بدون أن يؤثر سلباً على نوعية الخدمات المقدّمة.

٣٤ - وفي ما يتعلق بأنشطة التشييد، تشير اللجنة الاستشارية إلى ملاحظاتها السابقة بشأن أعمال التجديد في فندق ليدرا بالاس (مقر القطاع ٢) ومعسكر سان مارتين (القطاع ١) (انظر A/64/660/Add.5، الفقرتان ٣١ و ٣٢ و A/65/743/Add.2، الفقرة ٣١)، وتلاحظ اللجنة من الفرع الخامس - بء من وثيقة الميزانية أن كلا المشروعين اللذين تضطلع بهما الحكومة المضيفة في إطار اتفاق مركز القوات ما زالاً جاريتين. ويشير الأمين العام إلى أن ٩٠ في المائة من مرافق الإقامة في معسكر سان مارتين خضع للتجديد وإلى أنه من المتوقع إنجاز الأعمال المتبقية بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٢. إلا أن حالات تأخير كبيرة حصلت في فندق ليدرا بالاس، ولكن الحكومة المضيفة لم توفر موارد إضافية للتعويض عن هذا الوقت الضائع. والنتيجة أنه من المتوقع الآن إنجاز هذا المشروع بحلول أواخر عام ٢٠١٢. وتعرب اللجنة الاستشارية عن القلق إزاء استمرار حالات التأخير التي تؤثر سلباً على أعمال التجديد في معسكر سان مارتين وفندق ليدرا بالاس وتثق بأن كلا من المشروعين سينجز ضمن الأطر الزمنية المنقحة التي حددها الأمين العام في تقريره.

النقل البري

٣٥ - تبلغ الاحتياجات المقدرة للنقل البري للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ مبلغ ٣٠٠ ٣٦٥ دولار، ويمثل ذلك انخفاضاً قدره ٩٠٠ ٢١٧ دولار (٦,١ في المائة) مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٢/٢٠١١. ويعزى الانخفاض أساساً إلى انخفاض تكلفة استئجار المركبات، وتقلبه جزئياً زيادة تكلفة وقود الديزل إلى ٠,٩٠ دولار للتر في الجنوب و ١,٥ دولار للتر في الشمال، مقارنة بمبلغ ٠,٧ دولار في الجنوب و ١,١٢ دولار في الشمال خلال الفترة السابقة. وعند الاستفسار عن سبب تباين أسعار الوقود بين جنوب الجزيرة وشمالها، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن شمال الجزيرة وجنوبها تديرهما فعلياً إدارتان منفصلتان ولكل منهما ظروف سوقية مختلفة وسلاسل إمداد مختلفة لتوزيع الوقود وغيره من السلع. وأدى ذلك الموقف إلى إيجاد هيكلين مختلفين لتقدير تكاليف الوقود وتسعيه. فبينما هي معفاة في الجنوب من ضريبة القيمة المضافة والرسوم الضريبية، تدفع القوة في الشمال سعر التجزئة الكامل.

النقل الجوي

٣٦ - تبلغ الاحتياجات المقدرة للنقل الجوي للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ ما مجموعه ٢,٢٥ مليون دولار، بزيادة قدرها ٩٠٠ ٦٤ دولار (أي بنسبة ٣,٣ في المائة)، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١١/٢٠١٢.

٣٧ - وفيما يخص وقود الطائرات على وجه التحديد، تلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير الأداء للفترة ٢٠١١/٢٠١٠ أن ما لزم استخدامه بلغ ٤١١ ١٦٧ لترا فقط من الاعتماد المقرر وقدره ٢٤٠ ٠٠٠ لتر. وأشار في التقرير إلى أن الفرق يعزى إلى أن عدد ساعات الطيران كان أقل مما كان مقررا (١٠٤٨ ساعة بدلا من ١٣٢٠ ساعة). وعند الاستفسار، قُدمت إلى اللجنة معلومات عن المتوسط الفعلي لاستخدام الوقود لكل ساعة لكل واحدة من طائرتي الهليكوبتر بالقوة، وهو مبين في الجدول التالي:

عدد ساعات الطيران	الاستهلاك الفعلي للوقود (لتر/ساعة)	مجموع استهلاك الوقود
Bell 212	٢٠٨,٤	٣١٣
H-500	٨٣٩,٥	٨٦
المجموع	٤٢٦ ١٣٧,٢	٢٢٩ ٦٥,٢

وبناء على هذه المعلومات، بلغ مجموع استهلاك الوقود ما يربو على ٤٢٦ ١٣٧ لترا خلال هذه الفترة. ولكن اللجنة الاستشارية أبلغت بأن كمية الـ ٣٠ ٠٠٠ لتر الإضافية التي وردت في تقرير الأداء تمثل الوقود المستخدم في رحلات الطيران لأغراض التدريب والصيانة (١٢ ٣٩٢ لترا)، والمستهلك خلال اختبار المنتجات (١٣ ٢٧٢ لترا)، والمقدم على أساس استرداد التكلفة إلى طائرات مملوكة للدولة (٢ ١٧٣ لترا)، وكذلك مخزونات الوقود المتاحة في بداية الفترة المالية ونهايتها. وتتناول اللجنة مسألة وقود الطائرات بمزيد من التفصيل في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/66/718).

٤ - مسائل أخرى

المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

٣٨ - يذكر الأمين العام في تقريره أن مشاريع حفظ الطاقة والمياه التي استُحدثت في معسكرين في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ (انظر A/65/743/Add.2، الفقرة ٢١)، والتي سيجري توسيع نطاقها إلى ستة مواقع إضافية في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢، يُتوقع منها أن تخفف آثار الزيادات، المذكورة أعلاه في تكاليف الكهرباء. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول

الوارد في الفقرة ٢٨ من وثيقة الميزانية أن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة والبالغة ١٠٠ ٦٤ دولار متوقعة نتيجة لتلك المشاريع المصممة لتقليل استهلاك الكهرباء والماء بنسبة ١٢,٥ في المائة. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن الخطوات المحددة التي أُخذت لتخفيض الاستهلاك شملت تركيب ألواح شمسية ورشاشات مياه للحمامات ذات تدفق منخفض وصنابير تغلق تلقائياً، وكذلك تحسين عزل المباني. وفي حين أن اللجنة الاستشارية لاحظت أن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة والمتوقعة نتيجة تنفيذ مشاريع حفظ الطاقة والمياه لن تعوض التكاليف الإضافية للكهرباء بصورة تامة، فإن اللجنة تثني على القوة للجهود التي تبذلها لتخفيض استهلاك الطاقة.

خامسا - الخلاصة

٣٩ - ترد الإجراءات التي ينبغي على الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ في الفقرة ٣٢ من تقرير الأداء (A/66/568). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد الرصيد الحر المتبقي والبالغ ٣٠٠ ٥٨١ دولار، وغير ذلك من الإيرادات/التسويات والبالغة ٠٠٠ ٢٢٤ ١ دولار، لحساب الدول الأعضاء.

٤٠ - وترد الإجراءات التي يتعين على الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في الفقرة ٤٥ من الميزانية المقترحة (A/66/686). وتوصي اللجنة الاستشارية، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى ما بعد ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢، بأن تعتمد الجمعية مبلغاً قدره ٧٠٠ ١٩٢ ٥٤ دولار لتغطية نفقات القوة لفترة الـ ١٢ شهراً اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ويشمل ذلك مبلغ ٠ ٦٧ ٨٨٣ ٢٣ دولاراً يُمول عن طريق التبرعات من حكومة قبرص (٠ ٦٧ ٣٨٣ ١٧ دولاراً) ومن حكومة اليونان (٠ ٥ ٦ مليون دولار).

الوثائق

- أداء الميزانية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/66/568)
- ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/686)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/66/5 (Vol. II))
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقرير الأداء المالي لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ والميزانية المقترحة للقوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/65/743/Add.2)
- قرار الجمعية العامة ٢٩٥/٦٥ بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص
- قرار مجلس الأمن ٢٠٢٦ (٢٠١١)

المرفق

النفقات الحالية والمتوقعة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢				النفقات المتوقعة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢			
	المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	مجموع النفقات للفترة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢	الرصيد الحر المقدّر	الفرق	أسباب الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	(٧)=(٦)-(١)	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة								
الوحدات العسكرية	٢١ ٥٤٠	١٢ ٥٥٣	٨ ٩٨٨	٨ ٥٦١	٢١ ١١٤	٤٢٦	٢,٠	انخفاض في الاحتياجات ناجم عن انخفاض تكاليف التناوب بسبب مواصلة استخدام الرحلات الجوية التجارية بدلا من الرحلات الجوية المستأجرة
شرطة الأمم المتحدة	٣ ٠٩٧	٢ ٩٢٦	١٧١	(٢٩)	٢ ٨٩٧	٢٠٠	٦,٥	انخفاض في الاحتياجات ناجم عن ارتفاع معدل الشواغر الفعلي البالغ ٢ في المائة مقارنة بالنشر الكامل المدرج في الميزانية، بسبب تأخر نشر شرطة الأمم المتحدة
المجموع الفرعي	٢٤ ٦٣٧	١٥ ٤٧٩	٩ ١٥٨	٨ ٥٣٢	٢٤ ٠١١	٦٢٦	٢,٥	
الموظفون المدنيون								
الموظفون الدوليون	٦ ٦٢٥	٣ ٧٦٥	٢ ٨٥٩	٢ ٦٥٢	٦ ٤١٨	٢٠٧	٣,١	انخفاض في الاحتياجات ناجم عن ارتفاع معدل الشواغر الفعلي (٧ في المائة مقارنة بالمعدل المقرر في الميزانية وهو ٥ في المائة)

من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢				النفقات المتوقعة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢			
المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	مجموع النفقات للفترة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ / ٢٠١١			الرصيد الحر المقدر مجموع النفقات للفترة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ / ٢٠١١
				(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	(٧)=(٦)-(١)÷(١)	أسباب الفرق
الموظفون الوطنيون	٧ ٩٧٠	٤ ٦٨٩	٣ ٢٨١	٤ ٠٤٥	٨ ٧٣٥	(٧٦٥)	(٩,٦)
الاحتياجات الإضافية الناجمة عن الفرق بين المتوسط الفعلي لسعر الصرف وهو ٠,٧٢٦ يورو للدولار مقارنة بسعر الصرف الوارد في الميزانية وهو ٠,٧٦١ يورو للدولار							
المساعدة العامة المؤقتة	١٩٢	١٥٦	٣٦	٣٦	١٩٢	-	-
المجموع الفرعي	١٤ ٧٨٦	٨ ٦١٠	٦ ١٧٦	٦ ٧٣٤	١٥ ٣٤٤	(٥٥٨)	(٣,٨)
التكاليف التشغيلية							
الاستشاريون	١٩	-	١٩	١٩	١٩	-	-
السفر في مهام رسمية	٣٨٩	١١٥	٢٧٤	١٨٣	٢٩٨	٩١	٢٣,٤
انخفاض في الاحتياجات ناجم عن تحديد أولويات الاحتياجات من السفر واستخدام مراكز التدريب المحلية والإقليمية (قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، ومركز اللوجستيات في عننتي، أوغندا)							
المرافق والهياكل الأساسية	٨ ٦١٧	٧ ١٢٥	١ ٤٩٢	١ ٨٦٨	٨ ٩٩٢	(٣٧٦)	(٤,٤)
الاحتياجات الإضافية الناجمة عن ما يلي: (أ) الزيادات في تكلفة الخدمات المقدمة إلى المعسكرات بناء على العقد الجديد الذي بدأ الأخذ به اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١١؛ (ب) الزيادة في مصاريف الكهرباء بسبب ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار؛ (ج) الزيادات في مصاريف الكهرباء عقب تدمير محطة الكهرباء الرئيسية في الجزيرة في الآونة الأخيرة							

	من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢				النفقات المتوقعة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢			
	المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	مجموع النفقات للفترة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢			الرصيد الحر المقدر
					٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢	الفـرق	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	(٧)=(٦)-(١)	أسباب الفرق
النقل البري	٣ ٥٨٣	٣ ٣١٧	٢٦٧	٥٨٦	٣ ٩٠٢	(٣١٩)	(٨,٩)	الاحتياجات الإضافية الناجمة عن ارتفاع المتوسط الفعلي لتكلفة الوقود في الشمال والبالغ ١,٦٤ دولار للتر مقابل المبلغ الوارد في الميزانية وهو ١,٢٥ دولار للتر، والمتوسط الفعلي لتكلفته في الجنوب والبالغ ٠,٩٢ دولار للتر مقابل المبلغ الوارد في الميزانية وهو ٠,٧٠ دولار للتر، وذلك بسبب ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار
النقل الجوي	١ ٩٦٠	٢٣٧	١ ٧٢٣	١ ٢٧٦	١ ٥١٣	٤٤٧	٢٢,٨	انخفاض في الاحتياجات ناجم عن عدم استخدام طائرة الهليكوبتر من نوع Bell بسبب صعوبات تقنية
الاتصالات	٨٢٤	٥٨٨	٢٣٦	١٧٥	٧٦٤	٦٠	٧,٣	انخفاض في الاحتياجات ناجم عن حدوث تأخيرات في إقامة الخط الأرضي للموصلية مع الخط المستأجر لقاعدة الأمم المتحدة للدعم في فالينسيا
تكنولوجيا المعلومات	٧٨٤	٦٣٥	١٤٩	١٢٣	٧٥٨	٢٥	٣,٢	انخفاض في الاحتياجات الناجم عن اقتناء عدد أقل من البرمجيات عقب إعادة تحديد أولويات الموارد لتلبية الاحتياجات الأكثر أهمية
الخدمات الطبية	٣٥٧	١٧٣	١٨٥	١٦٢	٣٣٤	٢٣	٦,٤	انخفاض في الاحتياجات ناجم عن إعادة تحديد أولويات الموارد لتلبية الاحتياجات الأكثر أهمية
المعدات الخاصة	٢٢	—	٢٢	٥	٥	١٧	٧٧,١	انخفاض في الاحتياجات ناجم عن إعادة تحديد أولويات الموارد لتلبية الاحتياجات الأكثر أهمية

من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢				النفقات المتوقعة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢			
المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	الرصيد الحر المقدّر			أسباب الفرق
				مجموع النفقات للفترة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢	الفـرق	(النسبة المئوية)	
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	(٧)=(٦)-(١)÷(١)	
٥٣٤	٢٥٢	٢٨٣	٢٤٩	٥٠١	٣٤	٦,٣	انخفاض في الاحتياجات ناجم عن إعادة تحديد أولويات الموارد لتلبية الاحتياجات الأكثر أهمية
المجموع الفرعي	١٧ ٠٨٩	١٢ ٤٤٠	٤ ٦٤٩	١٧ ٠٨٧	٢	—	
إجمالي الاحتياجات	٥٦ ٥١٢	٣٦ ٥٢٩	١٩ ٩٨٣	١٩ ٩١٢	٧١	٠,١	
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢ ٤٠٤	٩٥٤	١ ٤٥٠	٢ ٤٠٤	—	—	
صافي الاحتياجات	٥٤ ١٠٨	٣٥ ٥٧٦	١٨ ٥٣٢	١٨ ٤٦٢	٧٠	٠,١	
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	١ ٦٩٢	٥٢٩	١ ١٦٣	١ ٦٩٢	—	—	
مجموع الاحتياجات	٥٨ ٢٠٤	٣٧ ٠٥٨	٢١ ١٤٦	٢١ ٠٧٥	٧١	—	